

الحمد لله الذي

الجزء الاول

العرف الشاذي

وَقِي الْقِيَامُ لِلْمُتَّقِي

الخبر وفي شأنك الترمذي

الطاف اینڈ سنز، کراچی پاکستان
للنشر و التوزیع

E-mail : altaf123@hotmail.com

التوجيه موجودة في الأحاديث، منها قصة كعب: أنه ارتفع صوته في مسجده ﷺ، حين طلب دينه من مديونه، فسمع ﷺ صوته فخرج، فقال: «يا كعب ضع دينك»، وقال لمديونه: «أعط ما بقي»، فكل واحد يسلم أن هذا الحكم كان بجهة التبرع والإحسان، وليس فيه أن القاضي يحكم في مثل هذه المقدمة بهذا الحكم، ويتلف حقوق الناس.

وكذلك في قصة شراج حرة أن الأنصاري وابن عمته عليه السلام، يعني الزبير، اختصما عنده ﷺ في ماء الشراج، فقال عليه السلام تبرعا على الأنصاري للزبير: «إذا استقيت أرضك فترك الماء له» فلم يفهم الأنصاري تبرع النبي ﷺ به، وغضب، فقال للنبي عليه السلام: إن كان ابن عمك، فغضب عليه السلام عليه، وقال للزبير: «عليك أن توفي حقك ثم اترك له»، فكل واحد يسلم أن أول حكمه ﷺ كان تبرعا لا قضاء. والثاني: كان قضاء، فكذا فيما نحن فيه، لو يحمل الإجازة في خيار المجلس على التبرع والإحسان فليس ببعيد، فعلى هذا الطرز لا يرد الاعتراض على الشوافع بحديث أبي برزة الأسلمي، لأن معنى قول أبي برزة: إني لا أراكما افترقتما، يعني ينبغي للبائع أن يأخذ فرسه ويعطي أثمان المشتري له، لأنه لم يفترق بعد افتراقا بعيدا، ولم ينتفع بالأثمان، ولم يتصرف فيها، ونادم ببيعه، وقد قال ﷺ: «من أقال نادما يبعه أقال الله عثراته يوم القيامة»، وكذا قال: «للمسلم حق على أخيه المسلم»، وحينئذ لا يرد الاعتراض على ابن عمر بقوله عليه السلام، لأن الأمر كما قلنا كان للتبرع، والمتبرع أمير نفسه، إن شاء تبرع، وإلا فلا، ما على المحسنين من سبيل، وأيضا لهذا التوجيه قرينة أنه جاء في رواية الترمذي، وأبي داود، والنسائي قوله: «ما لم يتفرقا أو يختارا» ثلاثا، وزاد البخاري: ثلاث مرار، فلو لم يحمل الروايات على المعنى الذي ذكرنا لم يستقم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي، لأن الخيار فيه ثلاث مرات، ولا يقوله أحد، ولا يسلمه الشافعي، بل يكفي عنده القول مرة واحدة، فعلم أن هذا تأكيد على جهة التبرع والإحسان.

قال شيخنا: هذا المعنى الذي ذكرناه لم أجد في كتاب، وإن لم يقدح في حسنه إلا أن ابن حجر نقله في فتح الباري بعد رد دلائل الحنفية، وقال: هذا الاحتمال بعيد، والعجب مثل هذا المتبحر أنه كيف يقول ببعد هذا الاحتمال الذي هو موافق للرواية والدراية، والله أعلم بما في صدور العباد، والشافعي ارتكب في كثير من المواضع الاحتمال الأبعد من هذا الاحتمال، ولم يقدح عليه ابن حجر، وللناس فيما يعيشون مذاهب.

أو يقال: إن الخيار كلي مشكك، فبعض أفراده أقوى، وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار. وقوته، لأنه لا خيار لأحد المتعاقدين حينئذ، وأضعفه وهو قبل الإيجاب والقبول، وضعفه، لأن فيه الخيار لكل واحد من المتعاقدين على سبيل الاستقلال، وبين وبين، وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الأبدان، فهو أقوى بالنسبة إلى الثاني، وأضعف بالنسبة إلى الأولى، ووجه ضعفه: أنه ليس كل واحد مستقلا على الفسخ. ولكن إن رضي الآخر فله أن يفسخ فحينئذ يسلم أبو حنيفة أيضا خيار المجلس، يعني إن أجاز الآخر لا مستقلا أو يقال: إن الخيار ذو جهتين: جهة الانعقاد وجهة الفسخ، فلكل من العاقلين خيار انعقاد العقد، فإن اتفقا على انعقاد، فينفذ، وإن اتفقا على الانفساخ، فيفسخ، وإن اختلفا، فالشافعي يرجح جانب الفسخ، ونحن جانب الانعقاد، والحديث ليس بمصرح للترجيح، بل المرجح القياس، فنحن لا نرتكب خلاف الحديث، بل نخالف قياس الشافعي، وقياسه ليس بحجة علينا.

فالحاصل أن مسألة الخيار من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور، وكثيرا من الناس من المتقدمين، والمتأخرين صنفوا رسائل في ترديد مذهبه في هذه المسئلة، ورجح مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي قدس سره في رسائل مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال شيخنا مدظله، يترجح مذهبه، وقال: الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسئلة، ونحن مقلدون، يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة، والله أعلم.

قوله: «لا يفرقن عن بيع إلا عن تراض» (حديث ١٢٤٨) لا يخالفنا كما قدمنا من تقرير مذهبه، يعني ينبغي أن لا يفرق المتعاقدان إلا عن رضا تمام، فإن لم يرض أحدهم فعلى الآخر أن يفسخ تبرعا وإحسانا، وإن كان بعد انعقاد العقد، وكذا قوله ﷺ:

مَا اتَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

جَمْعُ التَّرْمِذِيِّ

و فی آخره

شمائلُ الترمذی

لِلْأَمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عَيْسَى مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى بْنِ سَوْرَةَ التُّرُوسِيِّ

الحی

بِالْحَوَاشِي الْمَفِيدَةِ لِمَوْلَانَا الْمُحَرِّثِ أَحْمَدَ عَلِي السَّهْلَانِ فَوْرِي



العَرْفُ الشَّكِينُ

لِلْعَالَمِ مُحَمَّدٌ الْكَبِيرُ لَا يُحْمَلُ الْوُشَاةُ أَنْزِلْ عَطِشَةَ الْكُثْبِ هَبْ

وہابی

نَفْعُ قُوَّةِ الْمُغْنِي

لِجَلَالِ السَّيْلِ بْنِ السَّيْلِ زَا لِدَفْنَتِي الْجَمْعَى الْمَغْرِبِي بِشَارَ إِلَى مَا كُنْتُ

و فی اوقاف

التَّحْقِيقُ لِلتَّوَكُّلِ

العَلَامَةُ الشَّهِيرَةُ الْهَيْدَرُ الْخَامِسُ وَحُسَيْنٌ مَوْلَانَا ذُو الْقَرَارِ عَلَى الدِّيُونِي

مکتبہ رحمانیہ



اِقْرَأْ سَنَتْرَ عَزَنِي سَكْرِيثَ. اَرْدُو بَازَارِ لَاهُورِ

مَا أَتَىكَ الرَّسُولُ فَخُذْهُ وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَانْتَهُ

جَمْعُ التِّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

شَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ

الْمَكِّيِّ

بِالْحَوَاشِي الْمَفِيدَةِ الْقَدِيمَةِ لَوْلَا لَنَا الْمُحَرِّصُ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ الْفَوْرِيِّ

الْعَرَفُ الشَّكَنُ

لِلْإِمَامِ الْمُحَرِّصِ الْكَبِيرِ لَوْلَا لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطِيَّةَ الْكُشَيْرِيِّ

وَمُصَنِّفِهِ

نَفْعُ قَوْتِ الْمَغْنَمِ

لِلْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ بْنِ السَّيْلِيِّ زَالِ الْفِتَنِ الْجَمْعِيُّ الْمُبَرِّقُ الشَّارِحُ الْمَالِكِيُّ

وَفِي رَوَاهِ

التَّقْرِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الشَّهِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَقَّارِ عَلَى الْبَلَدِيِّ

مَكْتَبَةُ أَحْمَدِيَّة

إِقْرَأْ سَنَتْرَ عَرَبِي سَتْرِيث. أَرْدُو بَا زَارْ لَا هَوْر

مذهب اصحاب الظواهر والمحدثين وهو انه لا ينقد العقد اصلاً بقوله عليه السلام لا بيع بينهما ما لم يتفقا قال شيخنا مد ظله الاول
 بالتحقيق ان يقال ان ابا حنيفة ايضاً يسلم خيار المجلس كما يسلم الشافعي على سبيل التبرع والاحسان لا على سبيل الوجوب و
 الزام والا لتعارض كثير من الروايات فنقول ان ما ورد في الروايات ما لم يتفقا ويختاراً معناها انه ينبغي للمؤمن ان يخير اخاه
 المؤمن بعد انعقاد العقد حتى يتفكر في نفعه ونقصانه فيختار المبيع او يداعه كقوله عليه السلام من اقال اقاله الله تعالى يوم القيمة كذا
 قوله عليه السلام المؤمن اخو المؤمن لا يخذله وان كان ليس بلائزمر عليه وقراءن هذا التوجيه موجودة في الاحاديث منها قصة
 كعب انه امر تفع صوت في مسجده عليه السلام حين طلب دينه من مديونه فسمع عليه السلام صوتة فخرج فقال يا كعب ضع دينك
 وقال لمديونه اعط ما بقي فكل واحد يسلم ان هذا الحكم كان بجهة التبرع والاحسان وليس فيه ان القاضي يحكم في مثل هذه
 المقدمة بهذه الحكم ويتلف حقوق الناس وكذلك في قصة شراح حرة ان الانصارى وابن عتبة عليه السلام يعنى الزبير اختصا عند
 عليه السلام في ماء الشراح فقال عليه السلام تبرعاً على الانصارى للزبير اذا استقيت ارضك فاترك الماء فلم يفهم الانصارى تبرع
 النبي عليه السلام به وغضب فقال للنبي عليه السلام ان كان ابن عمتك فغضب عليه السلام عليه وقال للزبير عليك ان توفي حقك
 ثم اترك له فكل واحد يسلم ان اول حكمه عليه السلام كان تبرعاً لا قضاء والثاني كان قضاء فكذا فيما نحن فيه لويحل الاجازة في
 خيار المجلس على التبرع والاحسان فليس ببعيد فعلى هذا الطريق لا يرد الاعتراض على الشوافع بحديث ابى برزة الاسلمى لان معنى
 قول ابى برزة انى لا امر اكما افترقتما يعنى ينبغي للبائع ان ياخذ فرسه ويعطى اثمان المشتري له لانه لم يفترق بعد افتراقاً بعيداً ولم ينتفع
 بالاثمان ولم يتصرف فيها ونادى مبيعه وقد قال عليه السلام من اقال نادى مبيعه اقال الله عثراته يوم القيمة وكذا قال للمسلم حقه
 اخيه المسلم وحينئذ لا يرد الاعتراض على ابن عمر بقوله عليه السلام لان الامر كما قلنا كان للتبرع والمتبرع امير نفسه ان شاء تبرع و
 الا فلا ما على المحسنين من سبيل وايضاً لهذا التوجيه قرينة انه جاء في رواية الترمذى وابى داود والنسائى قوله ما لم يتفقا او
 يختاراً اثلثاً ومزاد البخارى ثلث مرار فلولم يحل الروايات على المعنى الذى ذكرنا لم يستقم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي
 لان الخيار فيه ثلاث مرات ولا يقوله احد ولا يسلمه الشافعي بل يكفي عنده القول مرة واحدة فعلم ان هذا تأكيد على جهة التبرع
 والاحسان قال شيخنا هذا المعنى الذى ذكرناه لم اجد في كتاب وان لم يقدح في حسنه الا ان ابن حجر نقله في فتح البارى بعد رد
 دلائل الحنفية وقال هذا الاحتمال بعيد والعجب مثل هذا المتبحر ان كيف يقول بعد هذا الاحتمال الذى هو موافق للرواية و
 الدراية والله اعلم بما في صدور العباد والشافعي ارتكب في كثير من المواضع الاحتمال الابعده من هذا الاحتمال ولم يقدح عليه
 ابن حجر والناس فيما يشقون مذهب اويقال ان الخيار كل مشكك فبعض افراده اقوى وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار
 وقوته لانه لا خيار لاحد المتعاقدين حينئذ واضعفه وهو قبل الايجاب والقبول وضعفه لان فيه الخيار لكل واحد من المتعاقدين على
 سبيل الاستقبال وبين وبين وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الابدان فهو اقوى بالنسبة الى الثاني واضعف بالنسبة الى الاولى ووجه
 ضعفه انه ليس كل واحد مستقلاً على الفسخ ولكن ان رضى الآخر فله ان يفسخه حينئذ يسلم ابو حنيفة ايضاً خيار المجلس يعنى ان
 اجازة الآخر لا مستقلاً او يقال ان الخيار ذوجهتين جهة الانفساد وجهة الفسخ فلكل من العاقدين خيار انعقاد العقد فان اتفقا على
 انعقاد فينفذ وان اتفقا على الانفساخ فيفسخ وان اختلفا فالشافعي يرجح جانب الفسخ ونحن جانب الانعقاد والحديث ليس بمصرح
 للترجيح بل المرجح القياس فنحن لا نرتكب خلاف الحديث بل نخالف قياس الشافعي وقياسه ليس بحجة علينا فالحاصل ان
 مسألة الخيار من مهمات المسائل وخالف ابو حنيفة فيه الجمهور وكثيراً من الناس من المتقدمين والمتأخرين صنفوا مسائل في
 تزديد مذهب في هذه المسئلة وارجح مولانا شاه ولي الله المحدث دهلوى قدس سره في مسائل مذهب الشافعي من جهة
 الاحاديث والنصوص وكذلك قال شيخنا مد ظله يترجح مذهب وقال الحق والانصاف ان الترجيح للشافعي في هذه المسئلة
 ونحن مقلدون يجب علينا تقليد امامنا ابى حنيفة والله اعلم **وله** لا يتفرقن عن بيع الا عن تراض لا يخالفنا كما قد منا من تقرير
 مذهب يعنى ينبغي ان لا يتفرق المتعاقدان الا عن رضاء تام فان لم يرض احدهما فعلى الآخر ان يفسخ تبرعاً واحساناً وان كان
 بعد انعقاد العقد وكذا قوله عليه السلام امر ابياً لا يضرباً حنيفة لانه عليه السلام اولى بالمؤمنين بالفضل كما جاء اننا نستحق
 بكاء من الاخلاق **وله** والاختلاف ههنا مسلتان الاولى هل العاقل البالغ الحر يجبر عليه ام لا فقلنا لا وقال الشافعي بالجبر على
 السفه واستدل بحديث الباب انه عليه السلام منعه عن البيع والشاء وهذا الاستدلال لا يصح لان حجة عليه السلام عليه كان
 شفقة ومروءة عليه وعلى ما جاء اقام به يشكون الى النبي عليه السلام لاحكاماً وقضاء فلما قال لا اصبر يا رسول الله لما
 اجازة عليه السلام مع انه مصرح انه عليه السلام اجازة بعد عدم صبرة والقاضي ان يصون قضاءه مهما امكن لا ان يقضى ساً
 وينقض تامة وشان القضاة اعلى وارفه منه فضلاً عن قضاء النبي عليه السلام والثانية انه بل ثبت بمجده قوله لا خلافة الخيار
 فقال بعض اهل العلم يثبت والاضاع التقييد به ويلغو الكلام وقال الجمهور منهم الشافعي وابو حنيفة لا يثبت بمجده هذا القول و
 الحديث بظاهرة يخالفهم فاجاب الشراح بان ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل والاولى في الجواب ان
 يقال انه جاء في رواية الحاكم لا خلافة ولي الخيار ثلثة ايام فثبت الخيار بهذا الكلام لا بمجده القول اى بلا خلافة واما القول بان

جامع الترمذی

وفی آخره

شئانی الترمذی

للامام العالم ابی عیسیٰ محمد بن عیسیٰ ابن سوّۃ الترمذی

المحسّی

بالحوشی المفیده القدیم مولانا محمد احمد علی السہا نفوی

العرف الشاذلی

للعامة المحدث الكبير لانا محمد انور شاذلي بن معظم شاذلي الشامي

وبهامشه

نفع قوت المحدثی

للعامة السيد علي بن السيد سليمان الدقني الجمعي المغربي الشاذلي المالكي

البوار الحامي من المفسد والذكي

مولانا محمد اشرف علي التهانوي

وفی اوله التقریر للترمذی شیخ الہند

قدیمی کتب خانہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع الترمذی

وفی آخره

شمائل الترمذی

للامام العالم ابی عیسیٰ محمد بن عیسیٰ بن سوری الترمذی

المحشی

بالحوشی المفید القد مولانا المحدث احمد علی السہا ہنقوی

العشر الشاذی

للعامة المحدث اکبر مولانا محمد انور شاہ ابن معظم شاہ الکنہ میر

دیہامشہ

نفع قوت المغتذی

للعامة السید علی بن السید سلیمان الدمنی الجمعی المعربی الشاذلی المالکی

النوار الحلی من المسائل الذکی

مولانا محمد اشرف علی التہانوی

وفی اذله

التقریر للترمذی

للعامة الشہیر شیخ الہند مولانا محمود حسن بن مولانا ذوالفقار علی الدیوبند

قدیمی کتب خانہ زر مر باغ
کراچی

في كتاب
الشيخ
ابن
الشيخ

توجه هذه على تلك قوله باب البيع بعد التأبير الثمرة عندنا تابعة للاشجار على كل حال للبائع قبل التأبير وبعده وعند البعض بعد التأبير لا يكون تابعا كما هو مدلول الحديث وقبل التأبير تكون تابعا قوله باب البيعان بالخيار اعلما ان الاصل في هذه المسئلة ان الشافعي يثبت للبائع والمشتري بعد انعقاد البيع خيار المجلس ابو حنيفة لا يسلمه واكثر الروايات موافق للشافعي فمعتى ما لم يتفرق عنه التفرق بالابدان ومعنى او يختاران يقول كل واحد من البائع والمشتري بعد انعقاد العقد اخترا التضمن او المبيع فبعد هذا القول لا يبقى لاهل الخيار والمواد بالخيار الشرط يعني ليس لهما الخيار بعد انعقاد العقد الا اذا اشترط في العقد خيار الشرط فحينئذ لكل منهما خيار البتة والمعنى الاول يقرب الى الذهن بالنظر الى الروايات فتاويل الروايات الخالفة لنا ان المواد بالخيار خيار المجلس الا ان المواد بالتفرق بالتفرق بالا قول او يقال ان المواد بالخيار اختيار القبول فالمواد من التفرق بالتفرق بالا قول وانما اختياره الى تاويل الروايات فلا يلزم خلاف قاعدة الكلية الشرعية وهي ان مدارا تمام انعقاد البيع على اهلية المتعاقدين ومحلية العقود عليه وعدم ما يقصد البائع او يطله وصدور الايجاب من الاول والقبول من الثاني فبعد وجود هذه الامور لا يتوقف البيع على امر اخر كما رأينا في الاجارة والاعارة والوكالة وغيرها من العقود فكذلك فيما نحن فيه لو ترك الروايات بلا تاويل يلزم خلاف هذا القاعدة واما قول الترمذي بان ابن عمر اعلم بعاني الحديث لانه رواية فمسلم بل اريب فيه لكن لا يلزم من هذا القدر موجهة مذهبا وراجحة الشافعي لانه مستدل واذا جاء الاحتمال يطل الاستدلال فاقول يمكن ان يكون لم يتعين عند ابن عمر معنى من المعاني التي ذكرنا حتى خيار المجلس او خيار القبول والتفرق بالابدان او الا قول لانه كان يقوم احتياطا وهذا واقعا ونقول انه يمكن ان يكون مذهبه مثل مذهبا من عدم اثبات خيار المجلس وانعقاد العقد بعد التفرق بالا قول الا انه كان يقوم الزام للمجة على خصمه لانه يمكن ان يكون خصمه ممن يرى خيار المجلس فكان يقوم ابن عمر مثلا يلزم عليه المجة من جهة مذهبه ان كان مذهبا عدم اختيار المجلس فمجي قيام ابن عمر لا يفيد الشافعي لاحتمال ما ذكرناه واما الاستدلال برواية ابي برزة الاسلمي فليس يصح لان روايته لا يستقيم معناه على طرز الشافعي فكيف يجتزأ بها علينا لانه روى هذه الرواية مفصلة بانه كان في السفر مع الناس فاتباع الرجلان في فرس والفرس كان مربوطا على حاله في بيت البائع ثم بعد ساعة ذهب المشتري الى تسوية فقال البائع لا خير البائع فذهبا الى ابي برزة الاسلمي في السفينة فاختصما عنده فقال لا اراكما فترقا فبعد هذه التفصيل لعلمك علمت عدم صحة استدلال الشافعي بحديث ابي برزة الاسلمي بل هو مضمحل لانه يقول ان بعد الافتراق بالابدان لا يبقى الخيار في قصة ذكرناها في العقل السليم والفهم المستقيم من ان يقول بعد الافتراق في يوم وليلة وكيف يتحقق عن الجواب الضرورية والصلوة والاكل وغيرها ومع قطع النظر عن جميع هذه الضروريات الموجبات للافتراق ذهب المشتري عن مجلس العقد وتسريح الفرس مصحح بها في الروايات فلا يمكن ان ينكره الشافعي فبعد هذا الافتراق قال ابو برزة الاسلمي لا اراكما فترقا وهو ليس بمذهب الشافعي فروايت مضمولة لا مؤيدة ثم بعد هذا قال الامام الطحاوي في الاستدلال على مذهبه بقوله صلحوا لاجل له ان يفارق خشيته ان يستقبله حاصلا انه لا يصح ان يستدل الشافعي بهذا القول على مذهبه بل هو يؤيد لانه في معنى عن الافتراق خشيته الاقالة والاقالة رفع العقد بعد ان يتم فعلم ان العقد قد تولى ولم يجرم قول البائع والمشتري والالما صرح اطلاق الاقالة ثم اعترض الطحاوي بهذا القول على مذهب الشافعي بانه لو كان معنى قيام ابن عمر كما قال الشافعي فيلزم الاعتراف على ابن عمر بهذا القول واما على طرز حنيفة فلا ولم يرض باستدلاله في مقابلة نصوص الشافعي فالحاصل ان ههنا ثلث مذاهب الاول مذهبا وهو انه يلزم العقد بمجرد الايجاب والقبول ولا يبقى خيار المجلس والثاني مذهب امام الشافعي وهو انه يتعقد العقد ويبقى الخيار خيار المجلس الثالث مذهب اصحاب النواهي والمحدثين وهو انه لا يتعقد العقد الا بقول عليه السلام لا بيع بينهما ما لم يتفرقا قال شيخنا مظهره الاول بالتحقيق ان يقال ان ابو حنيفة ايضا يسلم خيار المجلس كما يسلم الشافعي على سبيل التبرع والاحسان لا على سبيل الوجوب والالزام والالتعاضد كثير من الروايات تنقول ان ما ورد في الروايات ما لم يتفرقا او يختارا معناه انه ينبغي للمؤمن ان يخير اخاه المؤمن بعد انعقاد العقد حتى يتفكر في نفعه ونقصانه فيختار المبيع او يدعه كقوله عليه السلام من اقال اقاله الله تعالى يوم القيمة كذا قوله عليه السلام المؤمن اخ المؤمن لا يخذله وان كان ليس بلازم عليه وقرائن هذا الترجيح موجودة في الاحاديث منها قصة كعب انما رتفع صوته في مسجده عليه السلام حين طلب دينه من مديونه فسمع عليه السلام صوته فخرج فقال يا كعب ضع دينك وقال لمديونه اعط ما بقي فكل واحد يسلم ان هذا الحكم كان بجهة التبرع والاحسان وليس في ان القاضي يحكم في مثل هذه المقدمات بهذا الحكم ويتلف حقوق الناس وكذلك في قصة شواجر حرة ان الانصاري وابن عتبة عليه السلام يعني الزبير اختمها عنده عليه السلام في ماء الشراخ فقال عليه السلام تبرعوا لي الانصاري للزبير اذا استقيمت ارقبك فاترك الماولة فلم يقهر الانصاري تبرع النبي عليه السلام به وغضب فقال للنبي عليه السلام ان كان ابن عتبة تقضب عليه السلام عليه وقال للزبير عليك ان توفي حقاك ثم اترك له فكل واحد يسلم ان اول حكمه عليه السلام كان تبرعا لا قضاء والثاني كان قضا فكذا فيما نحن فيه لو يحمل الاجازة في خيار المجلس على التبرع والاحسان فليس بعيدا فعلى هذا النظر لا يرد الاعتراض على الشواجر فمجي حديث ابي برزة الاسلمي لان معنى قول ابي برزة اني لا اراكما فترقا يعني ينبغي للبائع ان ياخذ فرسه ويعطي اشران المشتري له لانه لم يتفرق بعد افتراقا بعيدا ولم ينتقم بالاثمان ولم يتصرف فيها وفادام ببيعته وقد قال عليه السلام من اقال ناد ما بيعه اقال الله غرا تدوم القيمة وكذا قال للمسلم حق على اخيه المسلم وحينئذ لا يرد الاعتراض على ابن عمر بقوله عليه السلام لان الامور كما قلتان للتبرع والتبرع امير نفسه ان شاء تبرع والا فلاهما على المحسنين من سبيل وايضا لهذا الترجيح قرينة اندجاء في رواية الترمذي وابي داود والنسائي قوله ما لم يتفرقا او يختارا ثلثا وزاد البخاري ثلثا مرار فلو لم يحمل الروايات على المعنى الذي ذكرنا لم يستقيم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي لان الخيار فيه ثلث مرات ولا يقوله احد ولا يسلمه الشافعي بل يكفي عنده القول مرة واحدة فعلم ان هذا تكيد على جهة التبرع والاحسان قال شيخنا هذا المعنى الذي ذكرناه لاجل كتاب وان لم يقدح في حسنه الا ان ابن حجر نقلني فتم البارى بعد رد دلائل الحنفية وقال هذا الاحتمال بعيد والعجب مثل هذا المتبحر انه كيف يقول ببعد هذا الاحتمال الذي هو موافق للرواية والدراية والله اعلم بما في صدور العباد والشافعي ارتكب في كثير من المواضع الاحتمال الابعد من هذا الاحتمال ولم يقدح عليه ابن حجر للناس فيما يعيشون مذهب او يقال ان الخيار كل مشكك فيعقب افراده اخرى وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار وقوته لانه لا خيار لاحد المتعاقدين حينئذ واضعف وهو قبل الايجاب القبول ضعفلان في الخيار كل واحد من المتعاقدين على سبيل الاستقلال وبين وبين وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الابدان فهو اقوى بالنسبة الى الثاني واضعف بالنسبة الى الاولى ووجه ضعفه انه ليس لكل واحد مستقلا على الفسخ ولكن ان رضئ الآخر فله ان يفسخ فحينئذ يسلم ابو حنيفة ايضا خيار المجلس يعني ان اجازة الاخر لا مستقلا او يقال ان الخيار له وجهين جهة الا انعقاد وجهة الفسخ فكل من العاقلين خيار انعقاد العقد فان اتفقا على العقد فنفذوا وان اتفقا على الانساخ ففسخا وان اختلفا فالشافعي يرجح جانب الفسخ ونحن جانب الانعقاد والحديث ليس بمصريح بالترجيح بل المرجح القياس فمجي لان تركب خلاف الحديث بل تخالف قياس الشافعي وقياسه ليس بمجة علينا فالحاصل ان مسئلة الخيار من مهمات المسائل

وخالف البوخنيفة فيه الجمهور وكثيراً من الناس من المتقدمين والمتأخرين صنفوا رسائل في ترديد مذهب في هذه المسئلة ورحم مولانا شاه ولي الله المحدث دهلوي قدس سره في رسائل مذهب الشافعي من جهة الاحاديث والنصوص وكذلك قال شيخنا مذهب يترجم مذهب وقال الحق والانصاف ان الترجيح للشافعي في هذه المسئلة ونحن مقلدون يجب علينا تقليد امامنا ابى حنيفة والله اعلم **قوله** لا يتفرق عن بيع الاعن تراص لا يخالفنا كما قدمنا من تقرير مذهب يعنى ينبغي ان لا يتفرق المتأخذون الاعن رضاء تمام فان لم يرض احدنا فعلى الاخر ان يفسح تبرعاً واحساناً وان كان بعد انعقاد العقد وبذا قولنا عليه السلام اعوا بيا لا يضر با حنيفة لان عليه السلام اولى بالمؤمنين بالفضل كما جاءنا فسحق بمكارم الاخلاق **قوله** ولا خلافة ههنا مسئلتان الاولى هل العاقل البالغ الحريج عليه ام لا فقلنا لا ذلة للشافعي بالجح على السفير واستدل بحديث الباب انه عليه السلام منع عن البيع والشراء وهذا الاستدلال لا يصح لان حجر عليه السلام عليه كان شقة ومروة عليه وعلى ماله لما جاءه اقاربه يشتكون الى النبي عليه السلام لا حكماً وقضاء فلما قال لا امير يا رسول الله لما اجازة عليه السلام له مع انه مصرح انه عليه السلام اجازة بعد عدم صبرة وللقاضي ان يصون قضاءه مهما امكن لان يقضى ساعة وينقضى تارة وثان القضاء على وارقه منه فضلاً عن قضاء النبي عليه السلام والثانية انه هل ثبت بحجج قوله لا خلافة الخيارات فقال بعض اهل العلم يثبت والانصاف التقييد ببيعوا الكلام قال الجمهور منهم الشافعي والبوخنيفة لا يثبت بحجج هذا القول والحديث بظاهره يخالفهم فاجاب الشراح بان ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل والاولى في الجواب ان يقال انه جاء في رواية الحاكم لا خلافة ولي الخيار ثلثة ايام فثبت الخيار بهذا الكلام لا بحجج القول اي بلا خلافة وما القول بان له ثبوت الخيار بهذا الانفاظ للزوال والتقييد وتقييد الكلام فلا نسلم لان فوائد التقييد ليست بمحصنة فيما قالوا حتى يلزم من فني الغاء التقييد وتضييع الكلام بل للتقييد فوائد لا تعد ولا تحصى وعلى الفوائد ههنا ان اذا كان المشتري مثلاً من من لا يعرف نون البيع ويقول وقت الشراء والبيع لحضري غير واقف بفنون المعاملة ولا اعلم موجبات المنع ان والمناخ والتكلم على دينك وفوق امرى في تلك المعاملة اليك وانت تعلم بمناخى ومضارى فاعمل في معاملة المبدلين الخالفين من الله تعالى فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام ويعامل معاملة المخلصين المدينين يدفع عن مضارره ويجلب المصانعة فلهذه الفائدة قاله عليه السلام قل لا خلافة فلا يلزم الغاء الكلام وهذا الجواب مع قطع النظر عما روي من رواية الحاكم فانه جواب آخر **قوله** باب في المصواة ذهب الامام الشافعي الى ظاهر الحديث وقلنا برحوم النقصان والحديث بظاهره يخالفنا فاجيب عنه بوجوه الاول ما اجاب صاحب نور الاقوال بان روى الحديث ابو هريرة وهو غير مجتهد ورواية غير المجتهد متروكة في مقابلة القياس وقال شيخنا مد الله ظله هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى بدقائل فان من داب الامام ابى حنيفة انه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي فضلاً عن ان يبين حديث النبي عليه السلام كما صرح به المحققون من علمائنا الثاني ما اجاب ابن حجر بان الحديث منسوخ وناسخه قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار الا من استثناه بقوله لا بيع الخيار فعلم انه لا خيار لاحد ورد الا امام الطحاوي ان بيع المصراة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله لا بيع الخيار لان المصراة من جملة العيوب ورد المبيع بخيار العيب مشروع في الشريعة لا يقول احد بنسخه الثالث ما اجاب عيسى بن ايان بان حكم حديث المصراة في وقت ما كانت العقوبات يؤخذ بها الاموال كما روى عن النبي عليه السلام في الزكاة من ادنى طائفة لا اجبرها ولا اخذناها من شرط والغرمة من غرامات ربنا عز وجل وكما قال في سارق الثمرة التي لو تحوزت منه يضرب جلدات ويغرم مثلها ثلثا نسلم الله الربو وردت الاشياء الى امثالها ان كان مثلياً فمثل وان كان من ذوات القيمة فقيمة فسخ حكم المصراة ايضاً والعقوبة فيه هي ان يبقى اللبن عند المشتري ويرد الى البائع معاً من طعام ولا ينظر الى ان صاعاً من طعام هل يساوي اللبن ام لا فلو كان اللبن ذا شدة من الطعام واضعافاً مضاعفة نيسلم الى المشتري عقوبة لبائعه الفاعل هذا الفصل الشنيع ولم يرض البعض بهذا الجواب ايضاً الرابع ما اجاب الطحاوي بان الحديث منسوخ ووجه النسخ انه يخالف النصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والقياس بل الاقيسة اما كلام الله تعالى فلنقوله تعالى فاعدا عليه بثلث ما اعتدى عليك وما كلام النبي عليه السلام فنقوله عليه السلام ونهي عن بيع الدين بالدين وفي المصراة بيع الدين بالدين ووجه ان المشتري اذا حلب اللبن يومين او ثلثة ايام واهلكه ثم رد الشاة على بائعه ووجب الصاع من الطعام ديناً في ذمة بدل اللبن الذي هلك فكان ديناً عليه فهذا بيع الدين بالدين وقد نهي عنه صلى الله عليه وسلم وكذا يخالف قوله صلوات الله عليه بالخيار بالضممان والغنم بالغرم فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص لان الشاة لو هلكت مثلاً في تلك الايام المشددة لهلكت من مال المشتري وهذا بالاتفاق بينهم فلما كان الضمان والغرم على المشتري فيجب ان يكون الخراج والغنم له عملاً بالنصوص كما لو اشترى رجل عيدا واشتد ثمره على بائعه فغلبه للمشتري وكذا لو اشترى شاة وحلب لبنها اياماً ثم ردت على البائع يعيب اخرا اللبن للمشتري بلا شئ فكذا فيما نحن فيه فنقول اللبن للمشتري بلا شئ وكذا يخالف قاعدة الضمان والضمان بالمثل بعد من ان يكون صورياً او محتوياً فصاع الطعام ليس مثلاً صورياً للبن وهذا ظاهر ولا معنى لان المثل للبعثى عبارة عن قيمة الشئ وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللبن على كل حال فانه لم يفرق في الحديث ان الصاع عوض لبن يوم او يومين او عوض لبن شاة او لقيرة والمشتري قد تكون شاة وقد تكون بقرة وقد تكون ناقة والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة لل تفاوت بين البائعا بالقلة والكثرة فضلاً عن يساوي لبن ثلثة ايام او لبن الناقة والبقرة وايضاً الحديث يخالف مذهب الشافعي لان مذهبهم ان يرد صاع التمر او الشعير فقط لا غير وفي الحديث امر مطلق سوى السماوي في رواية ابى هريرة التي احتج بها وايضاً الحديث يخالف لقواعد خيار العيب يتحقق فيها ثلثة صور الاولى ان يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع بدون ان يحدث عند المشتري عيب يتعين الرد الثاني ان يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع وقد حدث عيب في يد المشتري ايضاً ففي هذه الصورة لهما خيار الرجوع بالنقصان او الرد الثالث ان يزيد المشتري في المبيع مثلاً اشترى ثوباً فخاطه واصبغه ففي هذه الصورة ان لم تراص على الرد فليس للبائع ان يأخذ لان امتناع الرد ههنا الحق بخلاف يتعين الرجوع بالنقصان بصورة الشاة صورة ثانية لانه حدث عيب عند المشتري وهو اخراج اللبن عن الضرع وكان معيباً يعيب كان عند البائع ثم حكها الرجوع بالنقصان او الرد وان تراص لا الرد ورد صاع من التمر والشعير فبسبب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصراة والله اعلم وليقال ان الحكم برد الشاة وردت وواضع شعير معها ليس قضاء ووجوباً تبرعاً ومصلحة يعنى لما ظهر عيب عند المشتري ورد المبيعة فعليه ان يرد معها صاعاً من طعام يدل ما انتقم بلبنها لئلا يضيع مال اخيه المؤمن فلا يخالف بهذا المعنى البوخنيفة **قوله** باب في اشتراط ظهور الدابة عند البيع جوز احمد واسحق الا اشتراط في البيع نظر الى ظاهر الحديث وقال الامام مالك ان كان المسافر يسير قليلاً فيجوز والا فلا وقال الامام ابو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقاً لانه عليه السلام نهي عن بيع وشراطين وجاء في بعض الروايات نهيه عليه السلام عن بيع وشراطين وكذا نهيه عليه السلام عن صفقة في صفقتين والرواية الواردة في هذا الباب متخالفة ومتعارضة ظاهراً جميعها البخاري في مصنفه علم من بعضها ان النبي عليه السلام اباح ظهوره بعد البيع وعلم من بعضها ان النبي عليه السلام اجاز على طالب جابراً وعلم من بعضها الاشتراط فعين البوخنيفة واحدة منها وتاول في الياتيات بان جابراً لما اراد البيع اختلج في صدره اني كيف اصل المدينة فقال عليه السلام ما يجزئك ظهورها او يقال ان النبي عليه السلام اعطاه عارية بعد البيع كما قال جابر في رواية افقوني ظهورها **قوله** باب في الانتفاع بالرهن